

رسالة لـ "الناطق الإعلامي لمكتب تنسيق الشؤون الحكومية" في وزارة الدفاع الإسرائيلية، غاي إنبار، تُظهر أن الاحتلال سحب رسمياً حقوق إقامة نحو ربع مليون فلسطيني بين سنتي 1967 و1994

2012/6/13. [مقتطفات]

سحبت إسرائيل حقوق الإقامة لنحو ربع مليون فلسطيني بين عامي 1967 و1994 بحسب أرقام عسكرية إسرائيلية حصلت عليها منظمة حقوقية إسرائيلية.

وتُظهر رسالة أرسلت إلى مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد) الإسرائيلي أن إسرائيل سحبت حق إقامة أكثر من 100 ألف شخص يقطنون في قطاع غزة ونحو 140 ألفاً آخرين في الضفة الغربية بعد احتلالها للأراضي الفلسطينية العام 1967.

ويفقد الفلسطينيون حق الإقامة لأسباب عديدة ومن بينهم عشرات الآلاف جُردوا من حق الإقامة لعدم استجابتهم لتعداد السكان.

وسُحبت حقوق الإقامة من آخرين بعد سفرهم لسنوات عديدة إلى الخارج ما أدى إلى عدم قدرتهم على تجديد التصاريح.

* المصدر: صحيفة "الأيام" الفلسطينية نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية، في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=193517&date=>
وجاءت هذه الرسالة الحكومية من طرف "الناطق الإعلامي لمكتب تنسيق الشؤون الحكومية في المناطق" في وزارة الدفاع الإسرائيلية كردّ على طلب قدمه مركز "هموكيد" استند فيه إلى قانون حرية المعلومات. ويذكر أن هناك 14000 مقدسي سحبت إسرائيل حقوق إقامتهم بين سنتي 1967 و2011، يضافون إلى ربع مليون آخرين سحبت إسرائيل حقوق إقامتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يظهر في موقع "هموكيد" الإلكتروني:
<http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1175>

وتقول منظمات حقوق الإنسان إن تفاصيل عملية تجديد التصاريح لم تُشرح أبداً لكثير من الفلسطينيين الذين سافروا إلى الخارج للدراسة أو العمل ليكتشفوا بعدها أنهم تجاوزوا الموعد النهائي للتجديد ما أدى إلى فقدانهم الحق في الإقامة.

ويُعتقد أن العدد الفعلي للفلسطينيين المتضررين أعلى من الرقم الرسمي الذي أعلنته إسرائيل لأن عائلات بكاملها أُجبرت على مغادرة بيوتها بعد سحب إقامة أحد أفرادها.

وقال إيدو بلوم رئيس الفريق القانوني في "هموكيد" إن السياسة التي انتهجت لسبعة وعشرين عاماً حتى توقيع اتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية العام 1994 تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وأضاف بلوم أن ذلك "خرق واضح للقانون بقيام القوة المحتلة بتقليل عدد السكان المحليين من خلال سحب حقوق إقامتهم خاصة من خلال إجراء إداري".

وأوضح أن السياسة لم تأخذ في الاعتبار إن كان الشخص الذي سُحبت منه إقامته لديه جنسية أو إقامة في مكان آخر.

وسُمح لبعض الفلسطينيين بالعودة لعام 1994 عندما تولت السلطة الفلسطينية السيطرة الإدارية على بعض المناطق في الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب اتفاق أوسلو.

وتُظهر أرقام إسرائيلية أن نحو 12 ألف فلسطيني تمكنوا من استعادة حقوق إقامتهم ولكن آخرين ماتوا من دون أن يتمكنوا من ذلك.

وفي حين لا يتم تطبيق سياسة سحب حقوق الإقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالت السلطات الإسرائيلية تنتهج هذه السياسة في القدس الشرقية.

ويتعرض فلسطينيو القدس الشرقية الذين لا يتمكنون من إظهار وثائق كالفواتير أو غيرها

تثبت أن القدس "مركز إقامتهم"، لخطر سحب إقامتهم في المدينة المقدسة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx